

الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين<sup>1</sup>

## External debt and its impact on economic development in Palestine

مازن أحمد أبو حصيرة

أ.د. محمد ابراهيم مقداد

ماجستير في اقتصاديات التنمية

أستاذ الاقتصاد وعميد كلية التجارة

الجامعة الإسلامية غزة

## المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آثار الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية في فلسطين، ويعتبر الدين الحكومي في فلسطين من المواضيع الهامة والحساسة التي تسترعي اهتمام الباحثين والسياسيين على حد سواء. وتزداد أهمية هذا الموضوع إذا ما علمنا أن الموارد المالية المتاحة للحكومة الفلسطينية محدودة وضعيفة ولا تكفي لسد الاحتياجات والالتزامات المترتبة عليها.

واعتمد الباحثان الأسلوب الكمي لبناء النموذج القياسي لبيان أثر الدين العام الخارجي على التنمية الاقتصادية. واعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني، للفترة من 2000 إلى 2013 م.

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الدين العام الخارجي والنتائج المحلي الإجمالي في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى حيث أن المتغيرات المستقلة في هذا النموذج المقدر تقسر ما نسبته 56% من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي.

وأوصى الباحثان بالتأكيد على أن القروض الخارجية يجب ألا تبقى عنصراً دائماً وثابتاً في الإستراتيجية الفلسطينية المتعلقة بإدارة الاقتصاد الفلسطيني وتحديد خياراته التنموية، وإعطاء الأهمية القصوى للقطاعات الإنتاجية المولدة للدخل مثل: الزراعة، الصناعة، تنمية القطاع الخاص، وتكنولوجيا المعلومات، والتوفيق بين متطلبات التنمية ومساعدة الطبقات الميسورة.

**Abstract:**

This study aimed at identifying the effect of external debt on economic development in Palestine, The government debt in Palestine is an important and sensitive issue that draws the attention of researchers and politicians. The importance of this issue increases if we know that the financial resources available to the Palestinian government are limited and not sufficient to meet the needs of Palestinians.

<sup>1</sup> ( البحث مستل من رسالة ماجستير .

The researchers follow the descriptive statistical approach to describe the variables of the study, and quantitative approach to measure the effect of external public debt on economic development, using regression analysis. This study relied on time-series data for the Palestinian economy, for the period from 2000 to 2013.

**The main results of the study:** there is an inverse relationship between the external public debt and GDP with other independent variables were held constant, as the independent variables in the model estimated explain 56% of the change in GDP.

**The researchers recommended a series of recommendations:**

The Palestinian economic strategy should reduce depending on foreign loans for funding economic development in Palestine.

Giving the most importance to the productive sectors such as agriculture, industry, private sector development, information technology, harmonize the requirements of development and helping the poor. Reducing financial support for non-productive sectors which commensurate with its relative importance

## المقدمة

تعتبر المديونية أحد أهم المشاكل التي تواجه البلدان النامية عموماً والأقل نمواً على وجه الخصوص نظراً لأبعادها السلبية على عملية التنمية، وتهديدها لاستقرار نظامها المالي. وعلى الرغم من الجهود المتواصلة من جانب البلدان النامية لمواجهة أعباء خدمة ديونها والتغلب عليها إلا أن هذه الأعباء فاقت قدرة هذه البلدان على تحملها.

الوضع الاقتصادي في فلسطين لا يشكل استثناء لما سبق، بل قد تتزايد الحاجة للاقتراض مقارنة بالدول المجاورة والمشابهة، كون الاقتصاد الفلسطيني يعاني من مشكلات النشأة والتكوين إضافة لمشكلات الاحتلال التي ما زالت ماثلة وبشكل أكثر حدة ربما، مقارنة بالمرحلة السابقة لإنشاء السلطة الفلسطينية.

وتزداد درجة الحساسية في الاقتصاد الفلسطيني لأزمة الدين العام الخارجي، نتيجة لعوامل عديدة، تتلخص في عدم تنوع صادراته، وصغر قاعدة موارده، وقلة مدخراته، وعدم تطور أنظمتها المالية، وحاجته إلى توسيع البنية التحتية وتحديثها، وإصلاح الاختلالات الهيكلية المتعددة، التي أوجدها الاحتلال الإسرائيلي على مدى سنوات طويلة، وتزداد أزمة المديونية العامة الفلسطينية خطورة، في ظل السياسات الإسرائيلية التدميرية، المتمثلة في بناء جدار الفصل العنصري، وما تلوح به الحكومة الإسرائيلية من مواصلتها لسياسات القتل والدمار، وفك الارتباط الأحادي الجانب مع قطاع غزة، مما قد يرتب أعباء مالية إضافية على السلطة الوطنية، ويضعف من قدرتها على خدمة الدين العام الخارجية.

## مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما هي آثار وانعكاسات الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية في فلسطين؟

## أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

1. أهمية للسلطة الوطنية الفلسطينية من خلال توضيح الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمالية المترتبة على الديون الخارجية، وتوضيح آلية الاستفادة من الدين الخارجي للوصول للمساهمة في حدوث تنمية اقتصادية.
  2. أهمية للمواطن الفلسطيني من خلال التعرف على أسباب أزمة الديون الخارجية في فلسطين وانعكاساتها على المواطن الفلسطيني.
  3. من خلال نتائج الدراسة يتم التعرف على كيفية استخدام الدين لسد العجز في موازنة السلطة وتعزز مكانتها في تطوير وتنمية الاقتصاد الفلسطيني.
- أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:
1. التعرف على حجم الدين الخارجي الفلسطيني وأسبابه.
  2. توضيح الآثار الايجابية والسلبية للديون الخارجية.
  3. تحديد طاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية ومعرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على قدرة الدولة المقترضة على خدمة ديونها الخارجية .
  4. دراسة آثار الدين الخارجي والدين الداخلي المقدمة للسلطة الفلسطينية.

## فرضية الدراسة:

من خلال ما سبق تحاول هذه الدراسة اختبار الفرضية الرئيسية وهي: يساهم الدين العام الخارجي بشكل مؤثر في التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.

حيث تم افتراض أن هناك علاقة عكسية بين (حجم الدين العام الخارجي، التضخم) على الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة طردية بين (الصادرات، الادخار) على الناتج المحلي الإجمالي .

### متغيرات الدراسة:

يتم التعبير عن متغيرات الدراسة من خلال دراسة أثر حجم الدين العام الخارجي على التنمية الاقتصادية في ظل وجود متغيرات مستقلة أخرى وهي (الصادرات، التضخم، الادخار) وذلك لأثر هذه المتغيرات على الدين الخارجي، والمتغير التابع إجمالي الناتج المحلي.

### منهجية الدراسة:

لتحقيق أغراض الدراسة قام الباحثان باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة، وتم اثبات فرضية البحث باستخدام الأسلوب الكمي لبناء النموذج القياسي باستخدام نموذج الانحدار البسيط والمتعدد باعتماد الناتج المحلي الإجمالي كمعبر للتنمية الاقتصادية، واعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني للفترة الزمنية من 2000 إلى 2013 م.

### خطة البحث

لغرض تحقيق هدف البحث واختبار فرضيته تم تقسيمه وفق المحاور الآتية:

المحور الأول: الإطار النظري لمشكلة الديون الخارجية

المحور الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية والحاجة للدين الخارجي

المحور الثالث: الدين العام الخارجي الفلسطيني

المحور الرابع: الجانب التطبيقي

المحور الخامس: النتائج والتوصيات

## المحور الأول

### الإطار النظري لمشكلة الديون الخارجية

#### 1.1 المقدمة

أصبحت المديونية وخدمتها في السنوات الأخيرة عبئاً كبيراً على الاقتصاديات المدينة، وعائقاً رئيسياً لجهودها التنموية، وذلك بسبب دورها في استنزاف الموارد المالية من الدول المدينة إلى الدول الدائنة خدمة لهذه الديون.

#### 1.2 تعريف المديونية الخارجية من طرف الهيئات الدولية:

ينظم دليل (إحصاءات الدين الخارجي: مرشد لمعديها ومستخدميها) أو ما يعرف (بالمرشد) كافة الأمور المتعلقة بمسألة تعريف وتصنيف الديون الخارجية للدول ووفقاً لهذا الدليل فإن الدين الخارجي (external debt) يعرف

بانه: المقدار القائم من الخصوم الجارية الفعلية وليس الاحتمالية على المقيمين 1 في اقتصاد ما في أي وقت معين، لغير المقيمين، والتي تقتضي أداء مدفوعات من جانب المدين لسداد الفائدة و/أو المبلغ الأصلي عند

نقطة او نقاط زمنية في المستقبل (صندوق النقد الدولي، 2003، 14)

- ويلاحظ أن تعريف الدين الخارجي قائم على الفكرة القائلة بأنه إذا كان المقيم يتحمل خصوما جارية لصالح غير مقيم تتطلب مدفوعات مستقبلية وفاءً بالمبلغ الأصلي و/أو الفائدة فإن هذه الخصوم تمثل مطالبة مستقبلية على موارد اقتصاد المقيم، وبالتالي تكون دينا خارجيا على هذا الاقتصاد.

### 1.3 الأسس النظرية للحاجة إلى التمويل الخارجي

تلجأ الدول النامية للتمويل الخارجي لحل مشكلة تكوين رأس المال التي غالبا ما يساهم في إحداثها ثلاثة أنواع من العجز (عجمية وقريصة والعقاد، 1983، 121):

1. وجود عجز في المدخرات بالمعنى المالي بحيث يكون معدل الميل إلى الادخار منخفضا وغير قادر على توفير أموال كافية لتمويل برنامج استثماري بالحجم المطلوب.
  2. وجود نقص في المدخرات بالمعنى الحقيقي حيث تكون توجهات أفراد المجتمع نحو الاستهلاك التفاخري وعدم إطلاق موارد كافية لتنفيذ الاستثمار المخطط.
  3. وجمع العجز الحاصل بنوعيه الحقيقي والمالي يتحدد عجز الادخار الكلي ويطلق على هذا العجز "فجوة الموارد المحلية"، ويقاس حجم هذه الأخيرة بالفرق بين الموارد الاستثمارية الكلية المطلوبة خلال فترة زمنية معينة وبين المدخرات الوطنية التي يمكن تحقيقها خلال نفس الفترة.
- وبما أن الموارد المحلية تكون غير ملائمة لإنتاج السلع التي تتطلب درجة عالية من التطور التكنولوجي والمطلوبة لعملية التنمية، فإن البلد يواجه عجزا في الصرف الأجنبي "الفجوة الخارجية" للتعويض عن الفجوة الأولى وهو ما يشار إليه في الأدبيات الاقتصادية بنموذج الفجوتين (حامد، 2000، 271).

تستفاد أساسيات هذه الحقيقة من المعادلات التعريفية للدخل القومي التي توضح الترابط المتناظر بين الفجوتين من جهة والحاجة إلى التمويل الخارجي من جهة أخرى إذ أن:

$$\text{فجوة الموارد المحلية} = \text{فجوة التجارة الخارجية} = \text{الحاجة إلى التمويل الخارجي.}$$

ويمكن القول أن تمويل تكوين رأس المال في كل اقتصاد بشكل عام يعتمد على المصادر الثلاثة التالية:

<sup>1</sup> يعني بالمقيمين: الأفراد أو الجهات المقيمة في بلد ما، وغير المقيمين: الأجانب مؤسسات أو حكومات أو أفراد.

1. الادخار المحلي

2. موارد التجارة الخارجية

3. المنح والقروض والاستثمار الأجنبي في الداخل (الموارد الخارجية للتمويل).

إن مدى الاعتماد على المصدر الثالث يعتمد على مدى كفاية المصدرين الأولين.

وتعاني اقتصاديات الدول النامية بشكل عام من نقص في الموارد اللازمة لبناء الهيكل الإنتاجي للاقتصاد وينشأ عن ذلك فجوتان تمثلان أهم صور الاختلال في التوازن الاقتصادي القومي. وهما:

**الفجوة الأولى:** وهي فجوة الموارد المحلية أو فجوة (الادخار - الاستثمار) وتتمثل في عدم كفاية الادخار المحلي المتاح لمواجهة متطلبات الاستثمار المستهدفة.

**الفجوة الثانية:** وهي فجوة التبادل الخارجي (أو فجوة النقد الأجنبي) وتتمثل في عدم كفاية موارد التصدير في مواجهة حاجات الاستيراد.

#### 1.4 أزمة الديون كجزء من أزمة هيكلية متعددة الأبعاد

تعيش البلدان العربية أزمة اقتصادية خانقة منذ عقود عديدة، وهي أزمة بنيوية في طبيعتها، فلا هي أزمة ظرفية عابرة، ولا هي أزمة قطاعية أو دورية، بل أزمة هيكلية متعددة الأبعاد ازدادت تشابكا وتعقيدا منذ السبعينيات مع بروز العديد من الأزمات مثل أزمة النظام النقدي وأزمة المديونية وأزمة الطاقة وأزمة الغذاء وأزمة البطالة. هذه الأزمة الهيكلية طال أمدها حتى أصبح الخروج منها أصعب بكثير من ذي قبل (طاحون، 2002، 30).

فالسماوات البارزة للأزمة والتي تشكل قاسما مشتركا بين الأقطار العربية يمكن حصرها في مجموعة من الظواهر؛ أزمة نمو، تدهور مستوى الدخل الحقيقي للفرد، التدهور في حجم المدخرات الاختيارية للأفراد، أزمة بطالة، أزمة عجز في ميزان المدفوعات، أزمة غذائية، أزمة مديونية. (الجزيرة نت، 2004)

#### 1.5 أسباب تفاقم مشكلة المديونية الخارجية

أزمة المديونية للدول العربية هي أزمة بنيوية خطيرة وعميقة نابعة من عدم ملائمة السياسات الاقتصادية المتبعة في الواقع الاقتصادي العربي مع خصوصيات هذه الدول.

أولاً: الأسباب الداخلية لتفاقم مشكلة المديونية الخارجية

1- الميل إلى الاستثمار من أجل التنمية

ويتطلب كثافة رأس مالية وتكنولوجيا متقدمة وهو ما تفتقر إليه تلك الدول، مما اضطرها إلى الاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات والتعاقد مع الخبراء الأجانب وشراء براءات الاختراع وحقوق الصنع (منتدى الأعمال الفلسطيني، 2011، 6).

## 2- سوء توظيف القروض

لقد كانت المبالغة الملحوظة في اللجوء إلى الاقتراض الخارجي هي سمة السبعينيات وذلك على أمل السداد من مشروعات طموحة تم الاقتراض من أجلها، لكن سوء التخطيط وتغير السياسات الاقتصادية وتخبطها من فلسفة اشتراكية إلى ليبرالية ومن ليبرالية إلى اشتراكية أدى إلى فشل الكثير من المشروعات. وقد اقترنت عملية الاقتراض في العديد من الأحيان بزيادة كبيرة في الاستهلاك الترفي وفساد الحكومات التي تقترض كثيرا للرفع من مستوى معيشة شعوبها بشكل مصطنع كرشوة لشراء ولاء الشعب وسكوته (طاحون، 35، 2002).

## 3- تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج

ويعرف هروب رؤوس الأموال بأنه القيمة الإجمالية لمجموع التدفقات النقدية من الاقتصاد الوطني للخارج سواء استثمارات في شراء السندات والأسهم وادونات الخزينة والعقارات الحقيقية وغيرها (أديب، 1987، 98). وبشكل عام، تعاني معظم الدول النامية من الفساد بمختلف أشكاله المالي والإداري والسياسي، ونجم عنه نهب جزء كبير من القروض الخارجية تهريبها للخارج مما أدى إلى تراكم الديون وفشل التنمية (صيام، 1996، 98).

## 4- العجز المتزايد في ميزان المدفوعات

أدى العجز المستمر لموازن المدفوعات في معظم الأقطار العربية الناجم عن تزايد الواردات السلعية على حساب الصادرات إلى اختلال تجاري واضح تسبب باللجوء إلى الاقتراض الخارجي وتفاقم المديونية (الفايدي، 2000، 7).

## 5- الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة

أدى هذا التوجه إلى تزايد الحاجة إلى الواردات الغذائية وإهمال الزراعة كدعم هامة لاقتصاديات تلك الدول، والاهتمام بالصناعة التي تتطلب بطبيعتها كثافة رأسمالية تفوق طاقات أغلب الدول العربية -غير النفطية خاصة- مما أدى للجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذه الصناعات (طاحون، 36، 2002).

## ثانياً: الأسباب الخارجية لتفاقم مشكلة المديونية الخارجية

### 1- ارتفاع أسعار الفائدة

كان للارتفاع الشديد الذي طرأ على أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية دوراً حاسماً في استفحال أزمة المديونية، إذ تجاوزت في العديد من البلدان الفوائد الزائدة المدفوعة قيمة التمويل الإضافي الصافي وتكدبت البلدان المدينة بمبالغ متزايدة عبر السنين وأصبح بند خدمة الدين يمثل نصيباً هاماً من صافي الديون ويستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي (الفايدي، 2000، 8).

### 2- انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام

أدى انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة إلى الأسواق العالمية (كالبترول والمواد الخام الأخرى) إلى تدهور شروط التبادل التجارية للبلدان المصدرة لهذه المواد، مما أدى إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات الذي يزيد من الميل إلى الاستدانة الخارجية (الفايدي، 2000، 8).

### 3- آثار الركود التضخمي السائد في معظم الدول الرأسمالية

نظراً لاندماج معظم الدول النامية ومنها الدول العربية في النظام الاقتصادي العالمي وتبعيتها له تجارياً وغذائياً ونقدياً وتكنولوجياً فضلاً عن التبعية العسكرية والسياسية، فإن ما يحدث في هذا النظام من تقلبات وأزمات يؤثر تلقائياً في الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان.

ومنذ بداية الثمانينيات أفرزت السياسات الانكماشية التي طبقتها معظم الدول الرأسمالية الصناعية حالة من الركود الاقتصادي مصحوبة بالتضخم أصبحت تعرف بالتضخم الركودي الذي أثر كثيراً في الأوضاع المالية وانخفض حجم العملات الأجنبية فيها، في الوقت الذي تزايدت فيه مدفوعات خدمة الدين وتفاقت صعوبات الاقتراض الخارجي وخاصة بعد انفجار أزمة الديون الخارجية عام 1982 (الجزيرة نت، 2004).

## المحور الثاني

### التنمية الاقتصادية والحاجة للدين الخارجي

#### 2.1 معوقات التنمية الاقتصادية والحاجة للدين الخارجي

تواجه التنمية الاقتصادية مجموعة من المشاكل التي تؤدي لزيادة الحاجة للدين الخارجي، منها:

**أولاً: مشاكل داخلية** وهي تتمثل في عدم كفاية رؤوس الأموال وتخلف وسائل الإنتاج وكذلك الحلقة المفرغة للفقر. حيث أن انخفاض مستوى الصحة يؤدي لانخفاض مستوى المقدر على العمل وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاجية، الأمر الذي يتمخض عنه انخفاض مستوى الدخل الحقيقي. وهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض



مستوى التعليم، إذ أن انخفاض مستوى التعليم يؤدي لانخفاض مستوى المهارة الفنية وبالتالي إلى انخفاض مستوى الدخل فانخفاض مستوى التعليم (جنوحات، 2005، 32).

**ثانيا: مشاكل خارجية:** وتتمثل في التبعية الاقتصادية، حيث أن الحصول على الآلات والمهارات اللازمة لمشاريع التنمية الاقتصادية يتم باستيرادها من الدول الصناعية. كما أن الاستثمارات الأجنبية يكون مردودها يعود أساسا للدولة المستثمرة (جنوحات، 2005، 32).

**وهناك مشاكل داخلية أخرى من أهمها :**

1- انخفاض مستوى تراكم رأس المال والاستثمار والادخار

2- النمو الديموغرافي

3- التفاوت في مستوى التطور بين البلدان

## 2.2 الأعباء الناشئة عن التمويل الخارجي

نعلم أن كل الديون الخارجية لا بد وأن تسدد وفق بنود مكتوبة في العقد، وهي تشكل الالتزامات الواجب الوفاء بها على مدى فترة القرض المتفق عليها. قد تكون الديون قصيرة المدى وهي التي لا تزيد مدتها عن سنة واحدة، أو قد تكون متوسطة ( أكثر من سنة إلى أقل من سبعة سنوات)، أو طويلة المدى يصل في بعض الأحيان إلى أكثر من عشرين سنة.

يجب على الدول المدينة قبل اتخاذ القرارات الخاصة بعقد القروض، أن تدرس بدقة العبء الذي سينشأ عنها، وهي متمثلة في الأقساط المدفوعة والمتفق عليها في العقد للجهة الدائنة، وهي (جنوحات، 2005، 28):

- مدفوعات الفوائد وهي نسبة مئوية من قيمة الدين تدفعها الجهة المدينة للجهة الدائنة، وهذه الفوائد تظهر في الموازنة الجارية للدولة سنوياً وتمثل أحد بنود الإنفاق الجارى .

- مدفوعات أصل الدين وهو المبلغ المستحق من المدين للدائن (دليل احصاءات الدين الخارجي، 2014، 7).

تتمثل مدفوعات الفائدة على القرض في مبالغ محددة ومتفق عليها في العقد بين الطرفين (الدائن والمدين)، وتتفاوت القروض الخارجية في مدى عبء هذه المدفوعات طبقاً لنوعية القروض المتعاقد عليها.

## 2.3 الآراء الاقتصادية حول علاقة الدين الخارجي بالتنمية الاقتصادية

تلعب القروض الخارجية دوراً هاماً في اقتصاديات الدول النامية، حيث يرى البعض أن القروض الخارجية تستغل في الإنتاج وتنمية الصادرات وإحلال الواردات وفي النهاية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي والمدخرات الوطنية وينعكس ذلك ايجابياً على ميزان المدفوعات، في حين يرى البعض الآخر أن القروض الخارجية لا يتم استخدامها بشكل

جيد ولا يتم توجيهها إلى قطاعات إنتاجية، وإنما يتم تحميل الأجيال القادمة تبعات هذه القروض الخارجية وما يترتب عليه من أقساط وفوائد (عبدالهادي، 2011، 4).

وبشكل عام يمكن تقسيم الآراء الاقتصادية حول أهمية القروض الخارجية إلى مجموعتين:

#### أولاً: المدرسة التقليدية :

يرى أتباع هذه المدرسة أن للاقتراض الخارجي أثراً إيجابياً على اقتصاديات الدول النامية، وتعزى هذه المدرسة سبب تدني مستويات التنمية في الدول النامية إلى انخفاض حجم مدخراتها الوطنية ورصيدها من العملات الأجنبية، وتعاني الدول النامية بشكل عام من فجوتين: فجوة الادخار Saving Gap وهي تمثل الفرق بين المدخرات المحلية والاستثمارات المحلية، وفجوة العملات الأجنبية وهي تمثل الفرق بين صادرات الدولة ومستوردها.

إن الأثر الإيجابي للقروض والمساعدات الخارجية على فجوة الادخار يكون من خلال مساهمتها في زيادة حجم الاستثمارات بشكل مباشر، وكذلك زيادة في التراكم الرأسمالي المحلي بشكل غير مباشر، الأمر الذي من خلاله تستطيع الدولة المتلقية للقروض والمساعدات الخارجية أن تقلل من حجم تلك الفجوة عن طريق زيادة مستوى الدخل والذي سيعمل بدوره على زيادة معدل الادخار المحلي (Chenery and Cartern, 1973).

أما بالنسبة لفجوة العملات الأجنبية، فإن القروض والمساعدات الخارجية تعتبر مصدراً جديداً للعملات الأجنبية والتي ستساعد الدول المستقبلية لها في الحصول على متطلبات الاستيراد من السلع الرأسمالية والوسيلة والتي يمكن أن تستخدم في زيادة إنتاج القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي ستساهم في النهاية في زيادة حجم الصادرات وبالتالي تخفيض حجم تلك الفجوة بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي (المومني، 1987، 132)

#### ثانياً: المدرسة التجديدية :

عارض أتباع هذه المدرسة النتائج التي توصلت إليها المدرسة التقليدية، حيث أشارت نتائج دراسات إلى أن تأثير القروض الخارجية ضعيف جداً على الدخل القومي ومعدلات النمو الاقتصادي، والسبب في الوصول لمثل هذه النتيجة يعود إلى سببين (المومني، 1989، 300):

#### الأول : بسبب انخفاض معدلات الادخار المحلي للأسباب التالية:

حيث أن جزءاً كبيراً من القروض والمساعدات الخارجية يستخدم لزيادة مستوى الاستهلاك وليس لزيادة حجم المدخرات المحلية، وذلك بسبب تغيير تركيبة النفقات الحكومية لصالح الاستهلاك وما يرافق ذلك من انخفاض للميل الحدي للادخار (MPS) وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك (MPC).

الثاني: بسبب ارتفاع نسبة رأس المال إلى الإنتاج للأسباب التالية:

- تخصيص جزء كبير من القروض والمساعدات الخارجية للمشاريع غير الإنتاجية، حيث يمكن أن تتمركز تلك الاستثمارات في مشاريع البنى التحتية Infrastructure Projects والتي يكون إنتاجها غير مباشر مثل الطرق والجسور وشبكات الصرف الصحي وغيرها .
- تخصيص جزء كبير من القروض الخارجية إلى مشاريع ذات تكنولوجيا رأسمالية مكثفة، ويعود ذلك إلى تأثير الهيئات والمنظمات المانحة لتلك القروض من جهة، واستراتيجيات الدول النامية من جهة أخرى
- ارتباط معظم القروض الخارجية بمشاريع معينة تنتج سلعا معينة تحددتها الجهات المقرضة، وهذا بدوره يحد من قدرة الدولة المقترضة على اختيار أساليب الإنتاج المتاحة والتي تتمشى مع قدرة تلك الدولة.

#### 2.4 أشكال التبعية الاقتصادية بسبب الديون

##### أولاً: التبعية التجارية

ويقصد بها تحكم الطلب العالمي في معدلات نمو اقتصادات الدول النامية. ومرد ذلك أن قطاع التصدير يعتبر المصدر الأساسي للدخل في الدول النامية. كما أن عدم تنوع صادرات الدول النامية حتى من المواد الأولية، إذ كثيرا ما تتركز هذه الصادرات في مادة أولية واحدة أو مجموعة محدودة منها، يعرض عمليات التنمية في البلدان المعنية للتذبذب من خلال تعرضها لتقلبات الظروف الاقتصادية العالمية. إن هذه التبعية التجارية التي تعاني منها الدول النامية قد نشأت في عهد الاستعمار وتطورت بعد الاستقلال السياسي وعمقت بعد تفاقم الديون الخارجية، بفعل بعض العوامل الداخلية والخارجية المرتبطة بمتطلبات التنمية. وهذه المتطلبات هي التي دفعت بتلك الدول في مدار التبعية المالية (الجزيرة نت ، 2004).

##### • ثانياً: التبعية المالية

أن سهولة الحصول على القروض الخارجية في فترة السبعينات أغرى الكثير من الدول النامية، وجعلها تتراخى عن تعبئة مدخراتها المحلية، والانزلاق في وهم إمكانية التمتع بمستويات عالية من الاستهلاك والاستمرار في التنمية، دون حدوث مشكلة في سداد خدمة الديون على المدى الطويل (زكي، 1989، 65) .

##### • ثالثاً: التبعية التكنولوجية

ويقصد بها النقل الأفقي للتكنولوجيا أي استيرادها من الدول المتقدمة بدل العمل على تنميتها وطنياً أو قومياً أو إقليمياً. وقد اختار معظم الدول النامية اكتساب هذه التكنولوجيا عن طريق استيرادها جاهزة باعتقاد أن ذلك سيمكنها من اقتصاد الوقت والنفقات. لكن المشكلة تكمن في كون هذه التقنية لا تتلاءم مع الطبيعة الإنتاجية للدول النامية مما عمق من تبعيتها للدول المنتجة لهذه التكنولوجيا (الجزيرة نت، 2004).

فبعد وصول أزمة الديون إلى مستوى حرج وبعد التعثر في سداد خدماتها ظهر اتجاه بين صفوف الدائنين يدعو إلى مبادلة الدين الخارجي ببعض الأصول الإنتاجية في الدول المدينة، أي مقايضة الديون بحقوق ملكية في المشاريع التي تملكها الدولة في هذه البلدان. وهو اتجاه يؤسس نظريته إلى مشكلة الديون في تلك الدول على أنها مشكلة إفلاس وليست نقص سيولة (ظاهر، 2010، 3).

#### • رابعا: التبعية السياسية

لم تقتصر الديون التي تحصل عليها الدول النامية ودول العالم الثالث إلى تعميق تبعيتها المالية والاقتصادية إلى البنك الدولي بل تعداه إلى تحقيق تبعية النظام السياسي بهذه الدول إلى الدول المانحة والبنك الدولي، فالقروض ليست فقط مشروطة بشروط مالية اقتصادية بل أيضا تكون مرهونة بمواقف سياسية يجب على الدول التي ترغب بالحصول على المنح والقروض تبنيها من أجل حصولها على هذه الأموال، ويكمن ذلك في تبني وتأيد هذه الدول لسياسة الدول المانحة والقيام ببنني نظامها السياسي وتطبيق النظام المالي المتبع بهذه الدول بغض النظر عن ماهية هذا النظام (ظاهر، 2010، 5).

يرى الباحثان أن فلسطين تعاني من التبعية شبه الكاملة للاحتلال الإسرائيلي سواء كانت تبعية (تجارية، مالية، تكنولوجية، سياسية) حيث تسيطر إسرائيل على التجارة الخارجية الفلسطينية من خلال سيطرتها على المعابر بالإضافة إلى التدمير المبرمج لشبكات البنية التحتية الفلسطينية، ومن خلال سيطرة إسرائيل على الموارد المالية للسلطة حيث تقوم إسرائيل بجباية الضرائب الفلسطينية وتتحكم بها، كما تسيطر إسرائيل تكنولوجيا على الأراضي الفلسطينية من خلال التحكم في المعدات والآلات التي يسمح لها للدخول للأراضي الفلسطينية.

### المبحث الثالث

#### الدين العام الخارجي الفلسطيني

##### 3.1 المقدمة

يعتبر الدين الحكومي في فلسطين من المواضيع الهامة والحساسة التي تسترعي اهتمام الباحثين والسياسيين على حد سواء. وتزداد أهمية هذا الموضوع إذا ما علمنا أن الموارد المالية المتاحة للحكومة الفلسطينية محدودة وضعيفة ولا تكفي لسد الاحتياجات والالتزامات المترتبة عليها. يضاف إلى ذلك أن إيرادات المقاصة، والمساعدات الخارجية (أهم بنود الإيرادات حيث تشكل نحو 80% من الإيرادات العامة والمنح) هي خارج نطاق سيطرة الحكومة، حيث تقوم إسرائيل بجباية الأولى بحسب اتفاق باريس الاقتصادي، وترتبط الثانية بالوضع السياسي واستقراره وتقدم عملية السلام بالإضافة إلى حالة الاقتصاد في البلدان المانحة (سلطة النقد الفلسطينية، 2013، 1).

### 3.2 مصادر الدين العام في فلسطين:

ساهمت المصارف بالمتوسط بنحو 98.8 % من إجمالي الدين المحلي الحكومي (أو حوالي 1,253.0 مليون دولار استناداً لبيانات وزارة المالية<sup>1</sup>)، مقابل نحو 1.2 % تم تمويلها من مؤسسات عامة أخرى مثل هيئة التقاعد، ولجنة الزكاة وغيرها، وتوزع الدين المحلي الحكومي من المصارف بين قروض بنسبة بلغت 70.8 % (منها 18.0 % قروض لهيئة البترول بكفالة وزارة المالية)، وجاري مدين بنسبة 29.2 % خلال العام الحالي . وكما تشير بيانات سلطة النقد، فإن عملة الشيكل الإسرائيلي قد سيطرت على حوالي 80.9 % من الدين المحلي خلال العام 2013 ، مقابل نحو 13.9 % للدولار الأمريكي، وحوالي 5.2 % للدينار الأردني. (سلطة النقد الفلسطينية، 2013، 44).

أما الدين الحكومي الخارجي فتوزع بين ثلاث جهات رئيسة : المؤسسات المالية العربية التي ساهمت بنحو 630.1 مليون دولار، (توزعت بين صندوق الأقصى بنحو 83.1 %، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 9.2 %، والبنك الإسلامي للتنمية بنسبة 7.7 %). والمؤسسات الدولية والإقليمية التي ساهمت بنحو 342.5 مليون دولار (توزعت بين البنك الدولي بنحو 82.8 %، وبنك الاستثمار الأوروبي بنحو 10.5 %، ومنظمة الأوبك بحوالي 5.8 %، والصندوق الدولي للتطوير الزراعي بحوالي 0.9 %). القروض الثنائية التي بلغت 136.0 مليون دولار، (توزعت بين إسبانيا بنحو 70.6 % ، وإيطاليا بنحو 25.4 % ، والصين بنحو 4.0 %)(سلطة النقد الفلسطينية، 2013، 44).

من الجدير بالذكر أن الجزء الأكبر، وبنسبة 94 %، من القروض الخارجية عبارة عن قروض ميسرة تتراوح فترة السماح بها بين 10 - 15 سنة وفترة السداد من 12-30 سنة وبمعدل فائدة لا يتجاوز 3 % (سلطة النقد الفلسطينية، 2005، 56).

من الواضح تنوع مصادر الدين الخارجي ما بين مؤسسات عربية ودولية وقروض ثنائية حكومية، وقد يعزز هذا التنوع، مقترناً بشروط القروض الميسرة، درجة الأمان التي تتمتع بها القروض الخارجية.

### 3.3 سياسة الاقتراض الفلسطينية

من خلال السعي لتعظيم النفع العام من الدين العام و تجنب ما يترتب على عدم استخدامه بالوجه الأمثل من آثار مستقبلية ضارة جداً بالسلطة الوطنية الفلسطينية باعتماد سياسة اقتراض حذرة و محافظة قائمة على الأسس و المبادئ الآتية : (إدارة الدين العام، 2003)

<sup>1</sup> تشير بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية إلى أن قيمة التسهيلات الممنوحة للقطاع العام قد بلغت 373.2 مليون دولار في نهاية 2013.

1- الإحجام عن الاقتراض لتمويل النفقات الجارية لكي لا تتحمل الأجيال القادمة عبء الإنفاق الجاري الحالي، و بالتالي يتم تغطية النفقات الجارية إما بتنمية الموارد الذاتية أو انتهاج سياسة ضغط الإنفاق أو كيهما.

2- يقتصر الاقتراض لدعم المشاريع التطويرية على ما تبرهنه دراسات الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع ويتم توجيه الاقتصاد لتمويل مشاريع البنية التحتية والمرافق العامة التي ينأى القطاع الخاص عن تمويلها.

3- السعي ما أمكن لأن تكون كافة القروض التي تحصل عليها السلطة الوطنية بشروط ميسورة

4- ألا يتجاوز إجمالي الدين الخارجي والداخلي نسبة معينة من إجمالي الناتج المحلي وإجمالي قيمة الصادرات.

5- أن تتمكن الموارد الذاتية للسلطة من خدمة الدين وألا تشكل هذه الخدمة عبئاً على الموازنة العامة

### 3.4 مؤشر الدين العام والناتج المحلي الإجمالي

يعتبر مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاسترشادية التي تستخدمها الدول في تقييم مستوى الدين بالنسبة للنشاط الاقتصادي وقدرة الحكومة على السداد. وتختلف هذه النسبة من بلد لآخر، تبعاً للمقومات المتوفرة في كل بلد. ففي الحالة الفلسطينية لا يسمح القانون بأن تزيد هذه النسبة عن 40% من الناتج المحلي الإجمالي.

أظهرت البيانات المتاحة أن نسبة الدين العام الحكومي ( بدون المتأخرات المتراكمة ) إلى الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني مستقرة عند نحو 23 % (جدول رقم 1)، أما عند إضافة المتأخرات المتراكمة إلى الدين العام الحكومي يلاحظ أن هذه النسبة في ارتفاع مستمر خلال السنوات الماضية، حيث بلغت نسبة الدين العام الحكومي بما يشمل المتأخرات المتراكمة نحو 39.0 % من الناتج المحلي الاسمي خلال العام 2013، مقارنة بنحو 38.8 % عام 2012 ، ونحو 32.0 % في العام 2011 (سلطة النقد الفلسطينية، 2013، 11)

الجدير ذكره أن هذا الارتفاع في نسبة الدين يعود بشكل أساسي إلى الزيادة المستمرة والمضطردة في المتأخرات، تلك الزيادة التي تدلل على مواجهة الحكومة الفلسطينية صعوبات في الحصول على موارد تمويل سواء خارجية كانت أم محلية، وهو ما يدفعها إلى عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاع الخاص والموردين وغيرهم وبالتالي زيادة تراكمية في المتأخرات.

وبالنظر إلى المعطيات السابقة فإن نسبة الدين العام الحكومي بما يشمل المتأخرات إلى الناتج المحلي الفلسطيني (39.0% عام 2013) تعتبر مرتفعة وخطرة وذلك نظراً لمجموعة من العوامل التالية:

1- اقتراب هذه النسبة بشكل كبير من الحد الأقصى المسموح به بحسب قانون الدين العام الفلسطيني (40%) .

- 2- ضعف الوضع المالي للحكومة الفلسطينية واعتمادها بشكل أساسي على مصادر تمويل غير موثوق وغير منتظمة (المساعدات الخارجية)، بالإضافة إلى تحكم إسرائيل في تحويل أو وقف الجزء الأكبر من الإيرادات المحلية الفلسطينية (إيرادات المقاصة).
- 3- استمرار تراكم المتأخرات بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية يشير إلى انتهاج الحكومة سياسة تأخير التزاماتها في سبيل تمويل العجز لديها، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تبعات سلبية على المدى المتوسط والطويل.

### جدول رقم (1)

الدين العام الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، 2009-2013

(مليون دولار)

2013	2012	2011	2010	2009	
2376	2483	2213	1883	1736	إجمالي الدين العام الحكومي
1109	1098	1114	1043	1087	إجمالي الدين العام الخارجي الحكومي
11942.9	10254.6	9775.3	8330.6	6719.6	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
570	614	564	494	469	حصة الفرد من الدين العام الحكومي (دولار)
3.21	24.2	22.6	22.6	25.8	نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي (%)
10	10.7	11.4	12.5	16.2	نسبة الدين العام الخارجي للناتج المحلي

الجدول من إعداد الباحثان بناء على قاعدة بيانات وزارة المالية، 2013

### 3.5 الآثار الاقتصادية للدين العام في فلسطين

يترك الدين العام آثاراً مهمة على المؤشرات الاقتصادية الكلية، حسب طبيعة هذا الدين وأوجه إنفاقه وحجم أعباءه. ومن الممكن أن نلمس الآثار الايجابية والسلبية للدين العام الخارجي على الاقتصاد الفلسطيني من خلال:

#### أولاً: الآثار الايجابية

ساهمت القروض الأجنبية إلى جانب المساعدات المقدمة من الدول المانحة، بشكل فعال في إعادة بناء البنية التحتية الفلسطينية، وخلق فرص عمل.

ولاشك أن حجم الدين العام بشقيه الخارجي والداخلي قد أدى إلى تطور حجم الإنفاق الحكومي الفلسطيني بشقيه الاستثماري والاستهلاكي، الأمر الذي أدى إلى زيادة في الطلب الكلي ومعدلات النمو الاقتصادي، خاصة إذا

علمنا أن الإنفاق الحكومي هو الذي يؤثر في النشاط الاقتصادي، بسبب التأثيرات السلبية للقيود الإسرائيلية على القطاع الخاص. لكن يجب الحذر في قراءة هذه الآثار عند تتبع مجالات الإنفاق خاصة للدين المحلي، الذي يوجه بالكامل إلى إنفاق غير استثماري، الأمر الذي يحدد الآثار الإيجابية لحجم الإنفاق العام، في المدى القصير فقط (أبو مدللة، والعجلة، 2012، 287).

#### أولاً: الآثار السلبية

الآثار السلبية للقروض على الاقتصاد الفلسطيني أكثر بكثير من الآثار الإيجابية التي تكاد لا تذكر.

ساهم الدين الخارجي بدور مهم في تطوير البنية التحتية، حيث تم توجيه الدين لتطوير البنى التحتية للاقتصاد الفلسطيني. غير أن استحقاق السداد والذي بدأ خلال العقد السابق، جاء في سياق أزمة مالية للسلطة، مما عزز من زيادة عجز الموازنة خلال الفترة الحالية، وفي هذا إشارة إلى ثقل عبء الدين الخارجي قياساً على الأزمة الحالية وتداعياتها رغم دوره في تهيئة بنية تحتية ملائمة منذ إنشاء السلطة الفلسطينية (أبو مدللة، العجلة ، 2011، 287).

إن اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية على المساعدات والقروض الدولية كمصدر أساسي ورئيسي في تمويل الموازنة ومشاريع التنمية أوجد لديها حالة من الارتباط القسري مع الخارج، وهذا بدوره أثر على قدرتها في الاستغلال الأمثل للمساعدات والقروض، إضافة لفقدانها استقلالية القرار الاقتصادي، والذي بدوره أضعف قدرتها على تحقيق الاستقلال السياسي (لبد، 2003، 468).

عدم استخدام السلطة الفلسطينية أموال القروض في مشاريع تنمية تعود بالنفع على الصالح العام، أو على الأقل تسد حاجة القرض نفسه، فهي تستخدمها في المصاريف الجارية وعلى البنى التحتية وهذه المشاريع لا تدر مالا ثابتاً لسد احتياجات القرض ولا تساهم في التنمية المحلية.

الفساد الإداري ويتجلى ذلك في تهافت السلطة الفلسطينية عبر العديد من الوزارات والمؤسسات للحصول على أموال الدول المانحة بهدف تمويل العديد من المشاريع، دون أن تكون لهذه المشاريع جدوى تعود بالمنفعة العامة، وإنما لاعتبارات خاصة بالقائمين على هذه الوزارات والمؤسسات (ياسين، 2014، 55).

ومن الناحية السياسية فإن للقروض الخارجية آثار سلبية كبيرة، بحيث تعمل الدول المانحة عن إحجام تمويل بعض المشاريع إرضاءً للطرف الإسرائيلي، كما أن بعض الدول المانحة تستخدم المساعدات والقروض كوسيلة ضغط على السلطة الفلسطينية لتقديم التنازلات التي دائماً تكون لصالح الطرف الإسرائيلي.



## المبحث الرابع

### الجانب التطبيقي

#### 4.1 النموذج القياسي وتعريف متغيراته:

تم صياغة نموذج انحدار لقياس أثر الدين الخارجي على التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الزمنية (2000-2013) على النحو التالي:

$$GDP = f(D, I, X, S)$$

حيث أن النموذج القياسي للدراسة يتكون من عدة متغيرات، وهي كما يلي:

#### المتغير التابع:

الناتج المحلي الإجمالي GDP: يقصد به مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة. حيث أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي يعد أحد المؤشرات المهمة لحدوث النمو الاقتصادي وكذلك يعتبر أحد أهم المؤشرات لقياس عملية التنمية الاقتصادية.

#### المتغيرات المستقلة:

الدين الخارجي (External Debt) D: حجم الدين الخارجي المترتب على الحكومة الفلسطينية.  
التضخم (Inflation) I: هو الارتفاع المتزايد في أسعار السلع والخدمات، سواء كان هذا الارتفاع ناتجاً عن زيادة كمية النقد بشكل يجعله أكبر من حجم السلع المتاحة، أو عجز الإنتاج عن تغطية الطلب الكلي، أو بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، فضلاً عن الدور المغذي للتوقعات التضخمية.

الصادرات (Export) E: وهي عبارة عن كافة السلع والخدمات التي يتم تصديرها خارج فلسطين.

الادخار (Saving) S: هو الجزء من الدخل الغير المخصص للاستهلاك و الذي يودع عادة في حسابات بنكية جارية أو يستخدم على المدى القصير (الأدوات المالية و الحسابات لأجل،...). و الادخار هو أيضا حفظ السيولة لأغراض الاستخدام على المدى القصير (مصاريف غير متوقعة، السفر، شراء الأثاث، الخ).

#### 4.1.1 معالجة بيانات النموذج القياسي:

تم الحصول على البيانات السنوية لمتغيرات النموذج القياسي، وذلك للفترة الزمنية من 2000 إلى 2013، وبذلك يكون عدد المشاهدات 14 مشاهدة بشكل سنوي، وقد قام الباحثان بتحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربعية، وذلك باستخدام برنامج التحليل القياسي (Eviews7). حيث تم استخدام طريقة (Quadratic-match sum) لتقسيم المتغيرات الرقمية وهي: (GDP, D, X, S)، أما المتغير المأخوذ كنسبة مئوية وهو (I) فقد تم تقسيمها باستخدام طريقة (Quadratic-match average). وبذلك يصبح عدد المشاهدات 56 مشاهدة بشكل ربع سنوي.

#### 4.2 الصيغة الرياضية للنموذج والإشارات المتوقعة للمعاملات:

وبذلك تصبح الصيغة النهائية للنموذج المراد تقديره كما يلي:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 D + \beta_2 I + \beta_3 X + \beta_4 S + \varepsilon_t$$

$$\beta_1 < 0 \quad \beta_2 < 0 \quad \beta_3 > 0 \quad \beta_4 > 0$$

حيث أن:

$\beta_0$  : الحد الثابت.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$  : تعبر عن معاملات خط

الانحدار للمتغيرات المستقلة.

$\varepsilon_t$  : الخطأ العشوائي.

D : External Debt (الدين الخارجي) ، I : Inflation (التضخم) ، X : Export (الصادرات) ، S : Saving (الادخار).

#### 4.3 نتائج تقدير النموذج القياسي

جدول رقم (2): يوضح نتائج تقدير النموذج القياسي

Dependent Variable: GDP				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.155916	1.785673	0.647328	0.5204
D	-1.066568	0.377049	-2.828724	0.0068
I	-19.64075	3.341002	-5.878701	0.0000
X	1.011951	0.286556	3.531424	0.0009
S	0.429930	0.096050	4.476089	0.0000
Prob.=0.0، F=18.49، DW=2.07، Adj. R <sup>2</sup> =0.56، R <sup>2</sup> =0.60				

حيث أن (D، I، X، S) تمثل (الدين الخارجي، التضخم، الصادرات، الادخار) على الترتيب.

من خلال الجدول (2) يمكن كتابة المعادلة كالتالي:

$$GDP = 1.156 - 1.067 D - 19.64 I + 1.01 X + 0.43 S$$

#### 4.4 التحقق من الجودة الإحصائية للنموذج:

✓ معامل التحديد المعدل: نلاحظ من خلال الجدول (2) أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت  $(Adj. R^2 = 0.56)$  وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 56% من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي، أما النسبة المتبقية فهي ترجع إلى عوامل أخرى.

✓ اختبار F: نلاحظ من الجدول (2) أن قيمة الاختبار بلغت  $(F = 18.49)$  بقيمة احتمالية  $(Prob. = 0.000)$  وهي أقل من  $(0.05)$ ، وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة معاً على المتغير التابع وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

✓ اختبار T: نلاحظ من الجدول رقم (2) أن القيمة الاحتمالية لاختبار  $(t)$  المحسوبة للمتغيرات المستقلة هي ذات دلالة معنوية لأنها أقل من 5%، لذلك جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج هي دالة إحصائياً.

#### 4.5 اختبار الفرضيات والتحليل الاقتصادي للنماذج المقدرة:

الفرضية الأولى التي تنص على وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي: من خلال نتائج التحليل في جدول (2)، فقد بلغ معامل خط انحدار الدين الخارجي  $(-1.06)$  وهذا يعني أنه كلما زاد الدين الخارجي بمقدار وحدة واحدة (%) سوف يؤدي ذلك لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار  $(1.06)$  وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى

يرى الباحثان أن هذه النتيجة منطقية حيث أن علاقة الديون بالنمو علاقة سلبية، وهي تؤدي إلى تآكل الثقة في الإصلاحات الاقتصادية، وبالتالي استدامة أية إستراتيجية اقتصادية، حيث تتزايد الديون لسد العجز الذي يتفاقم نتيجة ارتفاع خدمة الدين.

الفرضية الثانية التي تنص على وجود علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم: من خلال نتائج التحليل في جدول (2)، فقد بلغ معامل خط انحدار التضخم  $(-19.6)$  وهذا يعني أنه كلما زاد معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة (%) سوف يؤدي لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار  $(19.6)$  وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة العكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم.

يرى الباحثان أن هذه النتيجة منطقية حيث أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) سيؤثر على المؤشرات الاقتصادية ككل فالتضخم سيعمل تخفيض الطلب على السلع بالتالي سيؤدي إلي انخفاض في الإنتاج مما سيؤثر على الناتج المحلي الإجمالي بالسلب.

الفرضية الثالثة التي تنص على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات: من خلال نتائج التحليل في جدول (2)، فقد بلغ معامل خط انحدار الصادرات  $(1.01)$  وهذا يعني أنه كلما زادت الصادرات بمقدار وحدة واحدة (%) سوف يؤدي ذلك لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار  $(1.01)$  وحدة في حال ثبات المتغيرات

المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة الطردية بين الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي.

يرى الباحثان أن هذه النتيجة منطقية حيث أنه كلما زادت قيمة الصادرات سيؤدي ذلك إلي الحصول على الأموال الأجنبية، اللازمة لسداد الدين ما يشمل الفوائد والأقساط، كما أن زيادة العملة الأجنبية، يتيح للدولة إمكانية استيراد المعدات اللازمة للاستثمار من الخارج، بالتالي زيادة الإنتاجية، مما يؤدي إلي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي .

الفرضية الرابعة التي تنص على وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والادخار: من خلال نتائج التحليل في جدول (2)، فقد بلغ معامل خط انحدار الادخار (0.42) وهذا يعني أنه كلما زاد الادخار بمقدار وحدة واحدة (%) سوف يؤدي ذلك لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.42) وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة الطردية بين الناتج المحلي الإجمالي والدين الخارجي.

يرى الباحثان أنه إذا توفر الادخار المحلي ستقل الحاجة إلي التمويل الخارجي بالتالي استخدام الموارد المالية المتاحة محليا، مما سيدفع بارتفاع الناتج الإجمالي المحلي إذا ما تم استخدام الادخار في الاستثمار.

## المحور الخامس

### النتائج والتوصيات

#### 5.1 النتائج:

1. ساهمت القروض الأجنبية إلى جانب المساعدات المقدمة من الدول المانحة، بشكل فعال في إعادة بناء البنية التحتية الفلسطينية، وخلق فرص عمل.
2. يقتصر الاقتراض على التركيز علي مشاريع البنية التحتية والمشروعات الخدمية والمرافق العامة دون التركيز على المشاريع الاستثمارية الصناعية الكبيرة
3. إن فاعلية القروض الخارجية في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية تعتمد على كيفية استخدام تلك القروض.
4. إن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي ليس بالضرورة سلبيا أو إيجابيا وإنما يتوقف ذلك على كيفية تخصيص الموارد المالية المتأتية عن هذا الاقتراض والنتائج المترتبة عنه. إذ أثبت العديد من الدراسات والبحوث أن الدول التي تعرضت لأزمات مديونية حادة قد خصصت الأموال المقترضة فيها لتمويل الاستهلاك والاستثمارات غير المنتجة.

## 5.2 التوصيات:

- 1- ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية بالدرجة الأولى ومحاولة التقليل من الاعتماد على التمويل الخارجي المتمثل بالقروض الخارجية.
- 2- الالتزام بنص القانون الأساسي، فيما يتعلق باستصدار قانون إدارة الدين العام، وذلك لوضع الضوابط الإدارية، وتحديد آليات وسقف الاقتراض، وتحديد آليات الرقابة، وعلى المجلس التشريعي الالتزام بممارسة دوره الرقابي بشكل أكثر فعالية.
- 3- التأكيد على القروض الخارجية يجب ألا تبقى عنصراً دائماً وثابتاً في الإستراتيجية الفلسطينية المتعلقة بإدارة الاقتصاد الفلسطيني وتحديد خياراته التنموية.
- 4- إعطاء الأهمية القصوى للقطاعات الإنتاجية المولدة للدخل مثل: الزراعة، الصناعة، تنمية القطاع الخاص، وتكنولوجيا المعلومات، والتوفيق بين متطلبات التنمية ومساعدة الطبقات الميسورة، وتقليل الدعم المالي للقطاعات غير الإنتاجية، وبما تتناسب مع الأهمية النسبية لها.
- 5- التأكيد على عدم توجه وزارات ومؤسسات السلطة الفلسطينية للممولين بصورة مباشرة، وأن يتم ذلك عبر جهة واحدة فقط، وأن يكون ذلك ضمن خطة تنمية شاملة.
- 6- التقيد بصرف المساعدات والقروض الدولية عبر قناة واحدة، وأساليب محددة تتسم بالشفافية والموضوعية.
- 7- تمويل المشاريع حسب الأولويات الفلسطينية، والجدوى الاقتصادية على المستوى الوطني، وضمن التوجهات الرئيسية لخطة تنمية فلسطينية موضوعية وفعالة.
- 8- توفر متخصصين ذوي خبرة في مجال الاقتراض من أجل التفاوض والحصول على أفضل الشروط من الدائنين.
- 9- عمل دراسة شاملة لطبيعة القروض الخارجية من حيث فترات السداد وأسعار الفوائد من جهة، ومدى الحاجة لهذه القروض والمنافع المتوقعة منها من جهة أخرى.

## المراجع

أولاً: الرسائل العلمية

### الرسائل العربية

1. سائد تحسين ياسين(2014): " المساعدات الامريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية" جامعه النجاح الوطنية، فلسطين
2. حمزة طايبي، ( 2008): "أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية"، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة الجزائر .
3. سامي عفيفي حامد، (2000): "دراسات في الاقتصاد الدولي"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
4. صيام، أحمد زكريا، (1996): "صندوق النقد الدولي ومأزق مديونية دول العالم الثالث، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية".
5. عبد العزيز عجمية، صبحي تادريس قريصة، مدحت العقاد، (1983): "مقدمة في التنمية والتخطيط"، دار النهضة العربية، بيروت.
6. عمر بن فيحان المرزوقي، (2005): "التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي".
7. فضيلة جنوحات، (2005): " إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر .
8. قصي محجوب محمد صالح بابا، (2012): "مشكلة ديون السودان الخارجية" الخرطوم:جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،كلية الدراسات التجارية .
9. محمد أكرم شاهين، (2012): " أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي"، جامعة الأزهر-غزة .
10. محمد مصطفى أبو مصطفى ، (2009): " دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية"،الجامعة الإسلامية-غزة.
11. مشهور هنلول محارمه ، نعيم سلامه القاضي، موسى سعيد مطر، (2012): "" أثر حجم المديونية والمساعدات والمنح الخارجية على كفاءة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار " /جامعة البلقاء التطبيقية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الحادي والثلاثون .

12. ميساء وليد عبادي، (2001): " القروض الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية المحلية " جامعة النجاح الوطنية، فلسطين .

### الرسائل الأجنبية

1. Alma Incia and others، (2011) The Dynamic Implications of Debt Relief for low income countries، IMF working paper wp/11/157 (washington: IMF، July).
2. Chinedu Samuel Okonkwo،(2007)، External Debt ، Debt Burden And Economic Growth، School of Economics، University of Nottingham، UK .
3. Musebu Sichula، (2012) Debt Overhang and Economic Growth in HIPC countries، International Journal of Economic of Finance، vol،4،no.10.2012 Shanghai University of Finance and Economics، China،.

### ثالثا: الأبحاث والنشر العلمية

1. سمير أبو مدللة ومازن العجلة، (2012): " تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية 2000 -2011"، مجلة الجامعة الإسلامية-غزة.
2. منتدى الأعمال الفلسطيني، (2011): "الديون الدولية عوامل للتنمية أم عوائق لها" قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، فلسطين.
3. محمد أبو الفحم، (2005): "محددات الجدارة الائتمانية للسلطة الوطنية الفلسطينية "بحث مقدم لمؤتمر "الاستثمار والتمويل في فلسطين، كلية التجارة الجامعة الإسلامية.
4. مصطفى العبد الله الكفري، (2004): " أهم عوائق التنمية الاقتصادية في الدول العربية "جامعة دمشق - كلية الاقتصاد .
5. عماد سعيد لبد، (2003): " تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية" مجلة الجامعة الإسلامية-غزة
6. المومني ، شامية، (1989): " الآثار الاقتصادية للديون الخارجية للدول العربية الأفريقية"ورقة مقدمة في مؤتمر " المديونية الخارجية للأقطار العربية والأفريقية "، مصراته ليبيا.
7. المومني، رياض، (1987): " أثر رأس المال الأجنبي القروض والمساعدات على التنمية الاقتصادية :التجربة الأردنية للفترة 1985-1986 أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،المجلد الثالث، العدد الثاني،الأردن.

### رابعاً: التقارير الرسمية

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، تقارير التجارة الخارجية.

2. سلطة النقد الفلسطينية، 2012، تطورات الدين العام الحكومي .
  3. سلطة النقد الفلسطينية، . 2013 تطورات الدين العام الحكومي.
  4. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي لعام 2013 .
  5. صندوق النقد الدولي البنك الدولي، 2003، إطار تقييم جودة البيانات لأغراض الدين الخارجي.
- خامسا: المواقع الإلكترونية

1. الجزيرة.نت، <http://www.aljazeera.net>
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، <http://www.pcbs.gov.ps>
3. سلطة النقد الفلسطينية، [/http://www.pma.ps](http://www.pma.ps)
4. وزارة المالية الفلسطينية، <http://www.pmf.ps/21>

### الملاحق

ملحق رقم (1) بيانات المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج القياسي

Year	GDP \$	D \$	I %	X \$	S \$
2000	4335.9	520.12	2.8	885	239.4
2001	3932.2	559.74	1.2	615.9	69.9
2002	3441.1	597.22	5.7	477.8	1.1
2003	3923.4	610.98	4.4	515.1	-321.6
2004	4329.2	610.98	3	596.8	-450.4
2005	4796.7	624.31	4.1	723.3	491.3
2006	4609.6	629.35	3.8	736.3	645.6
2007	4913.4	1034.35	1.9	1066.3	1237.3
2008	5212.1	1034.35	9.9	1165	2169.8
2009	5663.6	1086.9	2.8	1133.3	994.2
2010	6122.3	1043.27	3.75	1367.3	582.1
2011	6882.3	1114.3	2.9	1799.4	-180.8
2012	7314.8	1097.9	2.78	1871.1	-775.9
2013	7455.6	1108.7	1.72	2080.4	-805.2

الجدول من اعداد الباحثان بناء على قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطينية، 2013